

سلام بتحقيق الامم كذبتم ان فيها الرجم فاقوا بالتوراة فانوا
بالتوراة فنشروها في فحوا التوراة قويسطوا فوضع احد هم
هو عبد الله بن صوريا يده على اية الرجم منها فقرا ما قبلها وما
بعدها فقال له عبد الله بن سلام ارفع يدك فرفع يده
فاذا فيها اية الرجم وقد وقع بيان ما في التوراة من ايات الرجم في رواية
ابي هريرة ولغظها المحسن والمحصنة اذ زنيا فقامت عليهما البيعة
رجلوان كانت المرأة جلي تريمين بها حتى تضع ماني بطنها وعند ابي
داود من حديث جابر انا اخذ في التوراة اذ شهد اربعين امرا واذكره
في فوجها مثل الميل في الكملة وجمازاد البراز من هذا الوجه فان
وجدوا الرجل مع المرأة في بيت او في ثوب او على بطنها فهي ربيعة وفيها
عقوبة **قالوا صدق محمد فيها اية الرجم** وفي رواية البرز قال
يعني النبي صلى الله عليه وسلم فاستغك ان تزجوها قالوا اذهب سلطاننا
فكرهنا العقل وفي حديث البراء بن عبد المطلب وكفنه كثيرا اشرفنا
فكنا اذ اخذنا الشريفة تركنا ما واذ اخذنا الاضعف اتقنا عليه
لقد فقلنا تما الواجتماع على شئ نقيم على الشريفة والوضيع فجلنا
التحيم والجلد مكان الرجم **فامرهما بالزنا من رسول الله**
صلى الله عليه وسلم تزجها قال ابن عمر فرأيت الرجل يحثي
بفتحة التخمية وسكون الكا الململة وكسر النون بعدها تحتية
والروية بصريه فتكون يحثي في موضع الحال وقوله **على المرأة**
يعلق به اي يعطف عليها **يقبها بالحجارة** يحتمل ان تكون الجملة
بدل من يحثي او حالا اخرى والى الحجارة للعهد كى حجارة الرجم كى
ذرعن الكسحلى والكسحلى جنة يجرم بدل الكا الململة ونوع التور
بعد هاهو قال ابن ديقا لعبد الله الرجم في الرواية ما كتبت

كذا الخطه
ولعله ناسخ
ان تزجوها

عليها

عليها وعرض المولف ان الاسلام ليس شوطا في الاحصان والام بوجع اليهود
واليه ذهب الشافعي والحد وقال المالكية ومعظم الحنفية شرط
الاحصان في الاسلام واجابوا عن حديث الباب بانه صلى الله عليه وسلم
انما رجمها بحكم التوراة وليس هو من حكم الاسلام في شئ وانما هو من
باب تنقيح الحكم عليهم بما في كتابهم فان في التوراة الرجم على المحسن
وغير المحسن واجيب بانه كيف حكم عليهم بما لم يكن في شرعه
مع قوله تعالى وانما حكم بينهم بالانزال الله وفي قوله ان في التوراة الرجم
على من لم يحسن نظو لما تقدم من رواية المحسن والمحصنة
الى اخره ويؤيد ان الرجم جائزا في الجلد كما تقدم تقريره ولم يقل
احدا ان الرجم شرح ثم نسخ بالجلد واذا كان اصل الرجم باقيا منذ
شرح فاحكم عليهما بالرجم مجرد حكم التوراة بل بشرعه الذي استمر
حكم التوراة عليه والحد يث سبق في علامات النبوة **هذا**
باب التنوين بذكر فيه اذ امرى الرجل امراته
او امرأة غيره بالزنا عند الحاكم وعند الناس كان يقول
امرأتى او امرأة فلان زنت **صل على الحاكم ان يبعث اليها**
اي الى المرأة المرحية بالزنا **فيسأها عما رجمت به** من الزنا وجواب
الاستنهام محذوف لم يذكره كتنبا على الحديث تقدمه فيه خلاف
والجمهور على ان ذلك بحسب ما يراه الحاكم وبه قال **حدثنا عبد**
الله بن يوسف المتنمسي قال اخبرنا ملك امام الائمة عن ابن
شهاب بن محمد بن مسلم الزهري عن عبيد الله بن يعقوب بن عبد الله
ابن عتبة بن مسعود عن ابن زهير عن زبير بن خالد الجهمي
رضي الله عنهما انهما اخبرا ان رجلا لم يسميا اختصا الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال احد هما رسول الله اقترض